(وَقَوْلُهُ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣،٣٥]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق:٣٥]، وَهَذَا الْبَابُ فِي كِتَابِ اللهِ كَثِيرٌ، مَنْ تَدَبَّرَ الْقُرْآنَ طَالِبًا لِلْهُدَى مِنْهُ؛ تَبَيَّنَ لَهُ طَرِيقُ الْحَقِّ).

[إثبات رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة]

قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ...﴾ إلخ؛ هذه الآيات تثبت رؤية المؤمنين لله عزَّ وجلَّ يوم القيامة في الجنَّة.

وقد نفاها المعتزلة؛ بناء على نفيهم الجهة عن الله؛ لأنَّ المرئي يجب أن يكون في جهة من الرائي، وما دامت الجهة مستحيلة، وهي شرط في الرؤية؛ فالرؤية كذلك مستحيلة.

واحتجُّوا من النقل بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وقوله لموسى عليه السلام حين سأله الرؤية: ﴿لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف:١٤٣].

وأما الأشاعرة؛ فهم مع نفيهم الجهة كالمعتزلة يثبتون الرؤية، ولذلك حاروا في تفسير تلك الرؤية، فمنهم مَن قال: يرونه من جميع الجهات، ومنهم من جعلها رؤية بالبصيرة لا بالبصر، وقال: المقصود زيادة الانكشاف والتجلي حتى كأنَّها رؤية عين.

وهذه الآيات التي أوردها المؤلِّف حجة على المعتزلة في نفيهم الرؤية؛

فإنَّ الآية الأولى عُدِّي النظر فيها بـ ﴿إِلَىٰ﴾، فيكون بمعنى الإبصار؛ يقال: نظرتُ إليه وأبصرتُه بمعنى، ومتعلّق النظر هو الربُّ جلَّ شأنه.

وأما ما يتكلَّفه المعتزلة من جعلهم ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بمعنى منتظرة، و﴿إِلَىٰ﴾ بمعنى النعمة. والتقدير: ثواب ربها منتظرة؛ فهو تأويل مضحك.

وأما الآية الثانية؛ فتفيد أنَّ أهل الجنَّة، وهم على أرائكهم - يعني: أَسِرَّتَهم، جمع أريكة - ينظرون إلى ربهم.

وأما الآيتان الأخيرتان؛ فقد صحَّ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله عزَّ وجلَّ[1].

ويشهد لذلك أيضًا قوله تعالى في حق الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾[المطففين:١٥]، فدلَّ حجب هؤلاء على أنَّ أولياءه يرونه.

وأحاديث الرؤية متواترة في هذا المعنى عند أهل العلم بالحديث، لا ينكرها إلا ملحد زنديق.

وأما ما احتجَّ به المعتزلة من قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]؛ فلا حجة لهم فيه؛ لأنَّ نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية، فالمراد أنَّ الأبصار تراه، ولكن لا تحيط به رؤية؛ كما أنَّ العقول تعلمه

---

(١) يشير إلى ما رواه مسلم (١٨١)، وأحمد في «المسند» (٤/٣٣٢)، والترمذي (٢٥٥٢)، وفيه أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم قال: «... فيكشف الحجاب، فما أعْطُوا شيئًا أحبَّ إليهم من النَّظَر إلى ربِّهم عزَّ وجلَّ، ثمَّ تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦].

ولكن لا تحيط به علمًا؛ لأنَّ الإدراك هو الرؤية على جهة الإحاطة، فهو رؤية خاصة، ونفي الخاص لا يستلزم نفي مطلق الرؤية.

وكذلك استدلالهم على نفي الرؤية بقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ لا يصلح دليلاً، بل الآية تدل على الرؤية من وجوهٍ كثيرةٍ؛ منها:

١- وقوع السؤال من موسى، وهو رسول الله وكليمه، وهو أعلمُ بما يستحيل في حق الله من هؤلاء المعتزلة، فلو كانت الرؤية ممتنعة لما طلبها.

٢- أنَّ الله عزَّ وجلَّ علَّق الرؤية على استقرار الجبل حال التجلِّي وهو ممكنٌ، والمعلَّق على الممكن ممكنٌ.

٣- أنَّ الله تجلَّى للجبل بالفعل، وهو جمادٌ، فلا يمتنع إذًا أن يتجلَّى لأهل محبَّته وأصفيائه.

وأمَّا قولهم: إنَّ، لتأبيد النفي، وإنَّها تدل على عدم وقوع الرؤية أصلاً؛ فهو كذب على اللغة فقد قال تعالى حكايةً عن الكفار: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة:٩٥]، ثمَّ قال: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، فأخبر عن عدم تمنِّيهم للموت بـ ﴿لَن﴾، ثمَّ أخبر عن تمنِّيهم له وهم في النَّار.

وإذًا؛ فمعنى قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾: لن تستطيع رؤيتي في الدنيا؛ لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته سبحانه، ولو كانت الرؤية ممتنعة لذاتها؛ لقال: إنِّي لا أُرى، أو لا يجوز رؤيتي، أو لست بمرئيٍّ... ونحو ذلك، والله أعلم.

مباحث عامَّة حول آيات الصفات

إنَّ الناظر في آيات الصفات التي ساقها المؤلِّف رحمه الله يستطيع أن يستنبط منها قواعدَ وأصولًا هامَّة يجب الرجوع إليها في هذا الباب:

الأصل الأوَّل: اتفق السَّلف على أنَّه يجب الإيمان بجميع الأسماء الحسنى، وما دلَّت عليه من الصفات، وما ينشأ عنها من الأفعال.

مثال ذلك القدرة مثلاً، يجب الإيمان بأنَّه سبحانه على كل شيء قدير، والإيمان بكمال قدرته، والإيمان بأنَّ قدرته نشأت عنها جميع الكائنات.

وهكذا بقية الأسماء الحسنى على هذا النمط.

وعلى هذا؛ فما ورد في هذه الآيات التي ساقها المصنِّف من الأسماء الحسنى؛ فإنَّها داخلةٌ في الإيمان بالاسم.

وما فيها من ذكر الصفات؛ مثل: عزَّة الله، وقدرته، وعلمه، وحكمته، وإرادته، ومشيئته، فإنَّها داخلة في الإيمان بالصفات.

وما فيها من ذكر الأفعال المطلقة والمقيَّدة، مثل: يعلم كذا، ويحكم ما يريد، ويرى، ويسمع، وينادي، ويناجي، وكلَّم، ويكلِّم؛ فإنَّها داخلةٌ في الإيمان بالأفعال.

الأصل الثاني: دلَّت هذه النصوص القرآنية على أنَّ صفات الباري قسمان:

[صفات الذات]

١- **صفات ذاتيَّة** لا تنفكُّ عنها الذات، بل هي لازمة لها أزلًا وأبدًا، ولا تتعلَّق بها مشيئته تعالى وقدرته، وذلك كصفات: الحياة، والعلم، والقدرة، والقوة، والعزَّة، والملك، والعظمة، والكبرياء، والمجد، والجلال... إلخ.

[صفات الفعل]

٢- **صفات فعليَّة** تتعلق بها مشيئته وقدرته كل وقت وآن، وتحدث بمشيئته وقدرته آحاد تلك الصفات من الأفعال، وإنْ كان هو لم يزل موصوفًا بها، بمعنى أنَّ نوعها قديم، وأفرادها حادثة، فهو سبحانه لم يزل فعَّالًا لما يريد، ولم يزل ولا يزال يقول ويتكلَّم ويخلق ويدبِّر الأمور، وأفعاله تقع شيئًا فشيئًا، تبعًا لحكمته وإرادته.

فعلى المؤمن الإيمان بكل مانسبه الله لنفسه من الأفعال المتعلِّقة بذاته؛ كالاستواء على العرش، والمجيء، والإتيان، والنزول إلى السماء الدنيا، والضحك، والرضى، والغضب، والكراهية، والمحبة. والمتعلِّقة بخلقه؛ كالخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، وأنواع التدبير المختلفة.

الأصل الثالث: إثبات تفرُّد الربِّ جلَّ شأنه بكل صفة كمال، وأنَّه ليس له شريك أو مثيلٌ في شيءٍ منها.

وما ورد في الآيات السابقة من إثبات المثل الأعلى له وحده، ونفي الند والمثل والكفء والسميّ والشريك عنه يدل على ذلك؛ كما يدل على أنَّه منزَّه عن كل نقصٍ وعيبٍ وآفةٍ.

الأصل الرابع: إثبات جميع ما ورد به الكتاب والسنة من الصفات، لا فرق بين الذاتية منها؛ كالعلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر

ونحوها، والفعلية؛ كالرضا والـمحبة والغضب والكراهة، وكذلك لا فرق بين إثبات الوجه واليدين ونحوهما، وبين الاستواءِ على العرش والنزول، فكلها مما اتفق السَّلف على إثباته بلا تأويل ولا تعطيل، وبلا تشبيه وتمثيل.

والـمخالف في هذا الأصل فريقان:

١- **الجهميَّة**: ينفون الأسماء والصفات جميعًا.

٢- **الـمعتزلة**:فإنَّهم ينفون جميع الصفات،ويثبتون الأسماء والأحكام، فيقولون: عليم بلا علم، وقدير بلا قدرة، وحيٌّ بلا حياة... إلخ.

وهذا القول في غاية الفساد؛ فإنَّ إثبات موصوف بلا صفة، وإثبات ما للصفة للذات الـمجرَّدة محالٌ في العقل؛ كما هو باطلٌ في الشرع.

أما الأشعرية ومَن تبعهم؛ فإنَّهم يوافقون أهل السُّنَّة في إثبات سبع صفات يسمونها صفات الـمعاني، ويدَّعون ثبوتها بالعقل، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، و الإرادة، والسمع، والبصر، والكلام.

ولكنهم وافقوا الـمعتزلة في نفي ما عدا هذه السبع من الصفات الخبرية التي صحَّ بها الخبر.

والكل محجوجون بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة والقرون الـمفضَّلة على الإثبات العام.

(فَصْلٌ: ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَم، فَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرآنَ، وتُبَيِّنُهُ، وتَدُلُّ عَلَيْهِ، وتُعَبِّرُ عَنْهُ، وَمَا وَصَفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّهُ عَزَّ

وَجَلَّ مِنَ الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ الَّتِي تَلَقَّاهَا أَهْلُ المعْرِفَةِ بِالْقَبُولِ؛ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهَا كَذَلِكَ)[١].

قوله: ((**ثُمَّ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ**)) عطفٌ على قوله فيما تقدَّم: ((وقد دخل في هذه الجملة ما وصف الله به نفسه في سورة الإخلاص... إلخ))؛ يعني: ودخل فيها ما وصف به الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَم ربَّه فيما وردت به السنة الصحيحة.

والسنَّة هي الأصل الثاني الذي يجب الرجوع إليه، والتَّعويل عليه بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ؛ قال تعالى:﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء:١١٣]. والمراد بالحكمة: السنة. وقال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:١٢٩]. وقال آمرًا لنساء نبيِّه: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب:٣٤]. وقال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧].

وقال صلواتُ الله وسلامُهُ عليهِ وآله: ((ألا إنِّي أوتيت القرآن ومثله معه))[٢].

---

(١) في الأصل: ثُمَّ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وتُبَيِّنُهُ، .....

(٢) رواه أحمد في ((المسند)) (١٣١/٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، والطبراني (٢٨٣/٢٠)، من حديث المقدام بن معديكرب رضي الله عنه.

والحديث صححه الشوكاني في ((نيل الأوطار)) (١٦٩/٢)، والألباني في ((تحذير الساجد)) رقم (٧٧).

[منزلة السنة من القرآن]

وحكم السنة حكم القرآن في ثبوت العلم واليقين والاعتقاد والعمل؛ فإنَّ السنة توضيح للقرآن، وبيانٌ للمراد منه: تفصِّل مجمله، وتقيِّد مطلقه، وتخصِّص عمومه؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

[موقف أهل البدع من السنة]

وأهل البدع والأهواء بإزاء السنة الصحيحة فريقان:

١- فريقٌ لا يتورَّع عن ردها وإنكارها إذا وردت بما يخالف مذهبه؛ بدعوى أنَّها أحاديث آحاد لا تفيد إلَّا الظنَّ، والواجب في باب الاعتقاد اليقين، وهؤلاء هم المعتزلة والفلاسفة.

٢- وفريق يُثبتها ويعتقد بصحة النقل، ولكنه يشتغل بتأويلها؛ كما يشتغل بتأويل آيات الكتاب، حتى يخرِجَها عن معانيها الظاهرة إلى ما يريده من معانٍ بالإلحاد والتحريف، وهؤلاء هم متأخِّرو الأشعرية، وأكثرهم توسُّعًا في هذا الباب الغزالي(١)، والرَّازي(٢).

قوله: ((**وما وصف الرسول به...**)) إلخ؛ يعني: أنَّه كما وجب الإيمان بكل ما وصف الله به نفسه في كتابه من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ

---

(١) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، المتكلم، المتصوِّف، الفقيه، الأصولي، تاه في متاهات علم الكلام والتصوف فضَّل وأضلَّ، وقيل: رجع قبل وفاته. ولد بطوس سنة (٤٥٠هـ)، ومن أشهر تصانيفه: ((إحياء علوم الدين)).

(٢) هو فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني، ولد سنة (٥٤٤هـ)، أصولي، متكلم، مفسر، له تصانيف كثيرة مليئة بالضلالات والبدع والخرافات والسحر، منها ((التفسير الكبير)) أو ((مفاتيح الغيب))، مات سنة (٦٠٦هـ) بعد أن رجع وتاب.

ولا تمثيلٍ؛ كذلك يجب الإيمان بكل ما وصفه به أعلم الخلق بربه وبما يجب له، وهو رسوله الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه وآله.

قوله: ((**كذلك**))؛ أي: إيمانًا مثل ذلك الإيمان، خاليًا من التحريف والتعطيل، ومن التكييف والتمثيل بل إثبات لها على الوجه اللائق بعظمة الربِّ جلَّ شأنه.

[أحاديث الصفات]

(**فَمِنْ ذَلِكَ:** [(١)] **مِثْلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَم:** ((**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**)). **مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**[(٢)]).

قوله: ((**فمن ذلك مثل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَم...**)) إلخ؛ الكلام على هذا الحديث من جهتين:

[صفة النزول]

الأولى: صحَّته من جهة النقل؛ وقد ذكر المؤلِّف رحمه الله أنَّه متَّفق عليه. ويقول الذهبي في كتابه ((العلو للعليِّ الغفار))[(٣)]: ((إنَّ أحاديث النزول متواترة، تفيد القطع)).

وعلى هذا؛ فلا مجال لإنكار أو جحود.

---

(١) ليست في الأصل.

(٢) رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

(٣) انظر: ((العلو للعليِّ الغفَّار)) (ص٧٣، ٧٩)، و((مختصره)) (ص١١٠، ١١٦)، ونص عبارته: ((وأحاديث نزول الباري متواترة))، وفي الموضع الآخر؛ قال: ((وقد ألَّفتُ أحاديث النزول في جزء، وذلك متواترٌ أقطع به)).

الثانية: ما يفيده هذا الحديث؛ وهو إخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم بنزول الربِّ تبارك وتعالى كل ليلة... إلخ.

ومعنى هذا أنَّ النزول صفة لله عزَّ وجلَّ على ما يليق بجلاله وعظمته، فهو لا يماثل نزول الخلق؛ كما أنَّ استواءه لا يماثل استواء الخلق.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في تفسيره سورة الإخلاص: ((فالربُّ سبحانه إذا وصفه رسوله بأنَّه ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة، وأنَّه يدنو عشية عرفة إلى الحجاج، وأنَّه كلَّم موسى بالوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة، وأنَّه استوى إلى السماء وهي دخانٌ، فقال لها وللأرض ائتيا طوعًا أو كرهًا؛ لم يلزم من ذلك أن تكون هذه الأفعال من جنس ما نشاهده من نزول هذه الأعيان المشهودة حتى يُقال: ذلك يستلزم تفريغ مكان وشغل آخر))(١).

فأهل السُّنَّة والجماعة يؤمنون بالنزول صفة حقيقية لله عزَّ وجلَّ، على الكيفية التي يشاء، فيثبتون النزول كما يثبتون جميع الصفات التي ثبتت في الكتاب والسنة، ويقفون عند ذلك، فلا يكيِّفون ولا يمثِّلون ولا ينفون ولا يعطِّلون، ويقولون: إنَّ الرسول أخبرنا أنَّه ينزل،ولكنه لم يخبرنا كيف ينزل، وقد علمنا أنَّه فعَّال لما يريد، وأنَّه على كل شيء قدير.

ولهذا ترى خواصَّ المؤمنين يتعرَّضون في هذا الوقت الجليل لألطاف ربهم ومواهبه، فيقومون لعبوديته؛ خاضعين خاشعين، داعين متضرِّعين، يرجون منه حصول مطالبهم التي وعدهم بها على لسان رسوله صَلَّى اللهُ

---

(١) انظر: ((دقائق التفسير)) (٦/٤٢٤).

عَلَيْهِ وسَلَّم.

[صفة الفرح]

(وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الـمؤْمِنِ التَّائِبِ مِنْ أَحَدِكُمْ بِرَاحِلَتِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[١]).

قوله: «لله أَشَدُّ فَرَحًا...» إلخ؛ تتمة هذا الحديث؛ كما في البخاري وغيره: «لله أشدُّ فرحًا بتوبة عبده المؤمن من رجل بأرض فلاة دويَّة مهلكة ومعه راحلته عليها طعامه وشرابه، فنزل عنها، فنام وراحلته عند رأسه، فاستيقظ وقد ذهبت، فذهب في طلبها، فلم يقدر عليها، حتى أدركه الموت من العطش، فقال: والله لأرجعن فلأموتن حيث كان رحلي، فرجع، فنام، فاستيقظ، فإذا راحلته عند رأسه، فقال: اللهمَّ أنت عبدي وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح»[٢].

وفي هذا الحديث إثبات صفة الفرح لله عزَّ وجلَّ، والكلام فيه كالكلام في غيره من الصفات: أنَّه صفة حقيقة لله عزَّ وجلَّ، على ما يليق به، وهو من صفات الفعل التابعة لمشيئته تعالى وقدرته، فيَحْدُث له هذا الـمعنى المعبَّر عنه بالفرح عندما يُحدِثُ عبدُه التوبةَ والإنابةَ إليه، وهو مستلزمٌ لرضاه عن عبده التائب، وقبوله توبته.

وإذا كان الفرح في الـمخلوق على أنواع؛ فقد يكون فرح خفة وسرور وطرب، وقد يكون فرح أشرٍ وبطرٍ؛ فالله عزَّ وجلَّ منزَّه عن ذلك كله،

---

(١) رواه البخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧) واللفظ له.

(٢) تقدم تخريجه آنفًا.